# حتى لا تغرق السفينة

14-10-2005

**أما أن الحزب الإسلامي في العراق حر في أن يتصرف على وفق ما انتهى إليه تداول الرأي في أوساطه، فهذه مسألة نسبية، فالحزب لا يمكنه أن يتصرف في مصير بلد أو لنقل فئة عراقية، وهي هنا السنة، لا تقل أهمية وكثرة عن غيرها كالشيعة، لأنه فرق بين ملكية المؤسسات وملكية الوجود والمصير، كما أن طلب مصالح معينة في فائدة الأمة أو البلد على النحو الذي يراه، لا يستقيم حتى يعرض ويقارن بمراعاة مصلحة الغير داخل الجسم والكيان الواحد.**

**بقلم** خالد حسن

أخبار مفزعة تناقلتها وسائل الإعلام، عن الاستهداف الذي تتعرض له بعض مقرات الحزب الإسلامي في العراق، بعد موافقته على التصويت بـ"نعم" على الدستور، وقد فاجأ بهذا قوى سنية أخرى، ومنها هيئة العلماء، لأنه وإلى وقت قريب كان الرفض هو سيد الموقف. ولا شك أن قرار الإخوان في العراق ممثلين في الحزب الإسلامي أربك القوى السنية، بل وأضعفها، في مواجهة أحد أشرس المعارك السياسية في العراق الأمريكي الجديد.

لن نتعرض لموقف الحزب الإسلامي في العراق، الذي يتسم بالاضطراب والضبابية والتقلب، وهم في هذا لا يختلفون كثيرا عن إخوان مصر في التعامل مع قضايا الحكم والمعارضة، وما قد يستغرب له كثير من المتابعين والمهتمين بالشأن العراقي الداخلي، في موقف الحزب الإسلامي في العراق، ابتداء من المشاركة في مجلس الحكم الانتقالي، إلى الموافقة على

الدستور الجديد، يراه بعض قادة الحزب الإسلامي أنه عين العقل وتجنيبا للبلاد مغبة الانهيار والسقوط في المجهول.

لكن أن ينعكس الموقف السياسي بشكل دموي بدءا من التهديد والوعيد، فهذا من شأنه أن يغذي منطق الاقتتال الداخلي ويوسع دائرة الاستهداف، من بعض فصائل المقاومة أو بعض الأفراد المحسوبين عليها، فهذا خط أحمر لا يمكن تخطيه وتجاوزه.

والأصل أن نشترك في الوصول إلى الصواب، وأن يكون صوابا جماعيا، من خلال التواصل وفقه المناظرة وتداول الرأي مع "الغير" في طلب الحق والصواب والعمل به. فإن فشلنا في إنجاز هذه الخطوة، فلا أقل من النظر في مآلات الانقسام في الموقف، وما ينجر عنه من هشاشة وضعف وإغراء بالتهميش والاستهداف.

والموقف في النهاية خلاصة موازين واعتبارات ومخاض وما إلى ذلك، والنظر إليه يكون من عدة جوانب، أولها تحقيق القصد، باعتباره حالة شعورية تحصل في الإنسان كلما تعلق الذهن بغرض معين، ثانيها، إخراج الشيء من دائرة العبث إلى دائرة المعنى، والقصد غالبا هو الذي يجعل المواقف والقرارات منتظمة في وحدة ذات معنى. وآخرها، إزالة العائق، ويحتاج إلى دفع ما يقاوم حركته أو يعيق موقفه. لكن هل يا ترى سيتحقق للحزب الإسلامي من موقفه المؤيد للدستور، ما يقصده، مع ملاحظة أنه إلى الآن ليس ثمة وضوح في مراده من قرار التصويت بـ"نعم" على الدستور، ويصبح موقفه هذا غير ذي معنى، ما لم يكشف عن مقصده ومراميه من قراره، لإمكان إجراء مطابقة بين القصد ومآلات الموقف، وهل سيتحقق له ما أراده، أن أنه سيأتي بعكس قصده. علما أن القرار فرض على

قاعدة الحزب ولم ينبثق من تداول واسع للرأي، وإلا كيف نفسر الاحتجاجات الداخلية والاستقالات الجماعية في أوساط االحزب.

والموقف الأخير للحزب الإسلامي في العراق في ظاهره مقاومة للمقاومة، والعبرة بالمآلات، فأول رد فعل للقرار كان استهدافا من بعض عناصر المقاومة للحزب الإسلامي، وهذا توجه خاطئ وخطير ننكره، إذ الوضع في العراق حاليا، وتحديدا داخل الأوساط السنية، لا يحتمل مزيدا من الشرخ والانقسام، وتفويت الفرصة على تيار توسيع دائرة الاستهداف، فالقوى السنية حاليا بحاجة ملحة إلى تجفيف منابع الاقتتال والاستهداف الداخلي ونزع فتيل التواصل بالرصاص والدم.

أما أن الحزب الإسلامي في العراق حر في أن يتصرف على وفق ما انتهى إليه تداول الرأي في أوساطه، فهذه مسألة نسبية، فالحزب لا يمكنه أن يتصرف في مصير بلد أو لنقل فئة عراقية، وهي هنا السنة، لا تقل أهمية وكثرة عن غيرها كالشيعة، لأنه فرق بين ملكية المؤسسات وملكية الوجود والمصير، وهذا ما لم يفقه قادة الحزب عموما، كما أن طلب مصالح معينة في فائدة الأمة أو البلد على النحو الذي يراه، لا يستقيم حتى يعرض ويقارن بمراعاة مصلحة الغير داخل الجسم والكيان الواحد.

وأما أن يقابل موقف الحزب الإسلامي من الدستور، بالدماء والتخريب من بعض العناصر التابلعة للحزب والتهديد من بعض مجموعات المقاومة العراقية، فهذا ما حذرنا منه في مقالات سابقة في سياق التعرض لظاهرة الزرقاوي، والبعض اعترض بقوة وقسوة على النقد الموجه لتيار توسيع الاستهداف داخل المقاومة تحت أي مبرر كان، لأن المبررات لا حد ولا ضابط لها، فأمس لأنهم شيعة، وهذا خطأ قاتل، واليوم بماذا والمخالف

سني؟! إن أسوأ المآلات التي قد تترتب عن ثقافة الانفصال والتسلط الفكري والعملي، هو معالجة المخاطر والانحرافات وما نراه أخطاء بلغة الرصاص والتهديد، لأننا نكون بهذا قد خرجنا من دائرة الفعل وصناعة الحدث إلى حالة من الفوضى والعبثية.